

منوعات

MEDIA

أخبار
تك

ستشارك شركة ميتا بلا فورمز، مالكة منصة فيسبوك، المزيد من البيانات حول خيارات الاستهداف التي يتخذها المعلنون الذين يعرضون إعلانات تتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية، بعدما واجهت ضغوطاً من أجل توفير الشفافية حول الإعلانات.

سيسمح تطبيق تيك توك لبعض الحسابات الشهيرة بفرض رسوم مالية مقابل الاشتراك في قنواتها، ما سيسمح لها بزيادة مداخيلها، على أن توفر الخدمة الجديدة للمشاركين مجموعة من الامتيازات، وبينها الحردشة الخاصة والشارات وغيرها.

رفع المدعي العام في واشنطن دعوى قضائية ضد مؤسس «فيسبوك» مارك زوكربيرغ، لتحميله شخصياً المسؤولية عن دوره في فضيحة شركة الاستشارات السياسية كامبريدج انالتيكا التي جمعت بيانات ملايين الأميركيين خلال انتخابات 2016.

أعلنت الشرطة الهولندية، الإثنين، تلقيها عشرات المعلومات، إثر نشرها مقطع فيديو بتقنية «التزييف العميق» Deepfake، يُظهر مرافقاً قرض بجريمة قتل قبل نحو عقدين، في محاولة لحض الشهود على الإدلاء بمعطياتهم في القضية.

يتجاهل الحوثيون النداءات الصحافية والحقوقية اليمنية والدولية التي تطالبهم بالإفراج عن أربعة صحافيين محكومين بالإعدام، في انتظار جلسة الاستئناف التي تأجلت الأحد الماضي

خطر الإعدام يهدد أربعة صحافيين يمينيين

صلى الله عليه وسلم - ياسر حميد

يتعرضون للتعذيب والحرمان من الدواء في انتظار الاستئناف

السابقة ونهبها. وعلى الرغم من أن شهاب ما زال في بداية الثلاثينيات من عمره، فإنه يعاني حالياً من السكري وأمراض أخرى، نتيجة ما تعرض له في السجن على يد الحوثيين. وقال: «أحاول استعادة صحتي تدريجياً وتأهيل نفسي بشكل جيد للعودة إلى حياتي الطبيعية، وأمل أن يكون ذلك قريباً، وأن أحصل على فرصة عمل لتعويض القساوة التي عشتها». وعن زملائه الأربعة الذين يهددهم حكم

للعام السابع على التوالي، تواصل جماعة الحوثي في العاصمة اليمنية صنعاء اختطاف أربعة صحافيين يمينيين، في ظل تدهور في حالتهم الصحية. وقبل عامين حكمت عليهم المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بالإعدام، إثر محاكمة وصفتها منظمات دولية ومحلية بـ «الجائرة وغير القانونية»، إذ مورس ضدهم التعذيب خلال فترة الإخفاء القسري. تمارس انتهاكات واسعة بحق الصحافيين في ظل الحرب المستمرة في البلاد للعام الثامن على التوالي بين الحكومة الشرعية المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية، وجماعة الحوثي المدعومة من إيران. ووفقاً للجنة حماية الصحافيين، ومقرها نيويورك، فقد قُتل ما لا يقل عن 19 صحافياً في اليمن منذ عام 2014. وكان من المفترض أن تعقد جلسة في 22 مايو/ أيار الحالي للمحكمة في صنعاء، لاستئناف الحكم بالإعدام الصادر بحق الصحافيين الأربعة: أكرم الوليدي وعبد الخالق عمران وحارث حامد وتوفيق المنصوري. لكنها تأجلت أسبوعاً آخر، في ظل دعوات حقوقية واسعة للإفراج عنهم. يتهمهم الحوثيون بالتجسس والعمل مع الحكومة الشرعية، وهي تهم يطلقونها بشكل واسع على كل من يخالفهم أو يقف ضدهم.

تدهورت صحة الصحافيين الأربعة أخيراً، في ظل خطر تنفيذ حكم الإعدام في حقهم، كإجراء عقابي لا يستند إلى أي اتهامات حقيقية، بعدما وجه الحوثيون ضدهم اتهامات ذات دوافع سياسية. وخلال السنوات الماضية دعت منظمات دولية الحوثيين للتراجع عن الحكم، وطالبت بالإفراج عن الصحافيين الانتهاكات التي تمارس بحق الصحافيين امتداداً للقمع الذي تمارسه الجماعة ضد الحريات الصحافية عامة في مناطق سيطرتها، وسبق أن قُتل صحافيان في محافظة ذمار (وسط اليمن)، بعد استخدامهما درعين بشريين واحتجازهما في مبنى تعرض للقصف عام 2015 من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. في فبراير/ شباط الماضي، دعا الاتحاد الدولي للصحافيين لحملة عالمية من أجل إنقاذ الصحافيين الأربعة، وبعث برسالة إلى المبعوث الأممي لليمن هانس غرونديرخ، يطالبه فيها بـ «العمل مع جميع الأطراف اليمنية لتأمين حياة الزملاء الأربعة وإطلاق سراحهم». في التاسع من يونيو/ حزيران 2015، دهم الحوثيون شقة في فندق في العاصمة اليمنية صنعاء، واختطفوا تسعة صحافيين، بينهم الصحافيون الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، أما الخمسة الباقون فقد أفرج عنهم في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، في صفقة تبادل واسعة مع الحكومة اليمنية الشرعية. وتدهورت الحالة الصحية العامة للصحافيين الأربعة المهددين بالإعدام، بعد تعرضهم للتعذيب ومنعهم من حق الحصول على الرعاية الصحية، وفقاً لتقارير حقوقية. بدوره، قال هيثم الشهاب، وهو أحد الصحافيين المفرج عنهم، وكان برفقة الصحافيين الأربعة خلال خمس سنوات، لـ «العربي الجديد» إن «الحوثيين مارسوا ضدهم وضد زملائه كل صنوف التعذيب الجسدي والنفسي، ولم يوجهوا لهم أي تهمة حقيقية، وتهمتهم الوحيدة أنهم صحافيون معارضون للحوثيين ويرصدون انتهاكاتهم». وأضاف الشهاب أنه وزملاءه اضطروا قبل اختطافهم من قبل الحوثيين إلى العمل من فندق حيث تتوفر الكهرباء والإنترنت، واتخذوا من الجناح الذي كانوا يستأجرونه مقرًا لعملهم ونومهم، بعد اقتحام الحوثيين لمقرات عملهم

الإعدام، قال الشهاب متحدثاً لـ «العربي الجديد» من مقر إقامته خارج البلاد: «لا أستبعد قيام الحوثيين بالجريمة وقتل الصحافيين، لقد كانوا يحاولون ذلك دائماً بصنوف العذاب، كنا ننتظر لحظة النهاية في أي لحظة بسبب شدة التعذيب». وأضاف: «قال لنا أحد قيادات الحوثيين في السجن ذات مرة: أنتم - الصحافيين - عبء كبير علينا، إن تركناكم نتعرض لضغط للإفراج عنكم، وإن أفرجنا

عنكم لن تصمتوا وسيكون ضرركم أكبر، لذا أنتم ستكونون عبءاً للبقية، في إشارة للصحافيين المعارضين لهم». وقالت شقيقة الصحافي حارث حميد، إيمان حميد، إن صحته كانت متدهورة جداً في لقائهما الأخير. وأضافت محدثة لـ «العربي الجديد»: «الآن نحن ممنوعون من زيارته، وكانت آخر زيارة سمحوا لنا فيها قبل سنتين».

أطلقت منظمة صدى اليمنية، وهي منظمة محلية تهتم بالإعلاميين، في 19 مايو، تقريراً مفصلاً وتعريفياً بقضية الصحافيين الأربعة الذين يواجهون حكم الإعدام، حمل عنوان «قتل مغلف». واستعرضت فيه حجم الخطر الحالي الذي يواجه الصحافيين، واعتبرت أن ما يجري حالياً ضدهم هو قتل بطيء، وحذرت من قتلهم بشكل غير مباشر. وقال رئيس منظمة صدى يوسف حازب: «الصحافيون الأربعة يعيشون صنوفاً من العذاب الجسدي والنفسي طيلة سبع سنوات، ويتعرضون لانتهاكات وممارسات بأساليب بشعة تمارس بحقهم الكثير من الأخطار تنهدد حياتهم، لكن أبرزها القتل، سواء بحكم الإعدام الذي أصدره الحوثيون بحقهم أو من خلال وسائل أخرى».

وأضاف لـ «العربي الجديد»: «لأسف الشديد، جماعة الحوثي ماضية في قتل الصحافيين، من خلال ممارسات وأساليب غاية في الخطورة كالتعذيب الشديد، لأيام وأسابيع متواصلة، والحرمان من الدواء، علماً أنهم يعانون من أمراض خطيرة كالقالب والفشل الكلوي والكبد». وأشار إلى أنه «يتم تسليط عضابات عليهم لضربهم بشدة يومياً حتى إدمائهم، ووثقنا هذا بشهادات من الذين رافقوا الصحافيين، ووضعوا في أماكن تقع بجوار مخازن سلاح واستهدفها الطيران الحربي أكثر من مرة، وهذا يعني استخدامهم دروعاً بشرية كما تفسره القوانين». نقل الصحافيون خلال السنوات الماضية بين عدد من السجون والمعتقلات السرية في العاصمة اليمنية، جرى إخفاؤهم قسراً ومنعت الزيارات عنهم. قبل عامين، نقلوا إلى سجن في معسكر كان سابقاً مقرًا لقوات الأمن المركزي، ومطلع العام الحالي تعرض السجن لغارات من قبل التحالف السعودي الإماراتي، وكان يفترض أن يفرج عنهم مع زملائهم ضمن صفقة التبادل. ويرى مراقبون أن الحوثيين يستخدمونهم للابتزاز السياسي فقط. طالبت منظمة العفو الدولية سلطات الأمر الواقع الحوثية في اليمن بإلغاء أحكام الإعدام، وبالإفراج الفوري عن الأربعة صحافيين اليمنيين الذين يواجهون الإعدام «في أعقاب محاكمة فادحة الجور». ويرفض الحوثيون التعليق على قضية الصحافيين المختطفين، باعتبارها تخص القضاء ومكانها في المحكمة، في الوقت الذي يتعاملون مع مطالبات الإفراج عنهم كقضية سياسية بحتة، ويطلبون مبادلتهم بمقاتلين من الجماعة أسرى لدى القوات الحكومية، وهو ما ترفضه المنظمات الحقوقية باعتبارهم مدنيين ولا يجوز مساومتهم بمقاتلين.

وقال حازب: «شهرنا دليلاً تعريفاً حول قضية الصحافيين الأربعة، لأننا نشعر بالخطر الكبير الذي يتهدد حياتهم أكثر من أي وقت مضى، وسعينا فيه لتوضيح ماهية الخطر أمام الجميع، وماذا يعني استمرار الحوثيين في ممارسات واضحة ومعينة كلها تعد أسباباً ومسببات للقتل». وأضاف: «ندرك تماماً أنهم معرضون لخطر القتل في أي لحظة، وبينما تسعى جماعة الحوثي لتنفيذ أحكام الإعدام غير القانونية التي أصدرتها بحقهم من خلال وسائل أخرى وأساليب ملتوية، فإنها تتحمل كامل المسؤولية عن حياة الزملاء الأربعة خصوصاً، كما جميع الصحافيين المختطفين لديها، وهم 12 في المجممل».



ما لا يقل عن 19 صحافياً قتلوا في اليمن منذ عام 2014 (أحمد الباشا/ فرانس برس)

ثالث أخطر بلد

صنفت منظمة مراسلون بلا حدود اليمن ثالث أخطر بلد في العالم للصحافيين، في تقريرها لعام 2021، بعد المكسيك وأفغانستان. ويقع في المرتبة 169 من أصل 180 بلداً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي أعدته لعام 2022. ووفقاً لـ «مراسلون بلا حدود»، فإن 14 صحافياً محتجزون حالياً في اليمن بسبب عملهم الصحافي فحسب، واثنين من الصحافيين قُتلوا عام 2022. وطالبت المنظمة الحقوقية، في يناير/كانون الثاني الماضي، بالإفراج عن الصحافيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، وتحديدًا توفيق المنصوري الذي قالت إنه «يعاني من أمراض الربو وضيق التنفس وروماتيزم في القلب والسكري وفشل كلوي». وأوضحت حينها أن «الحوثيين يرفضون السماح بإدخال العلاج للمنصوري أو نقله إلى المستشفى». خلال الشهر نفسه، أعلنت

نقابة الصحافيين في اليمن عن وقوع 104 انتهاكات بحق الإعلاميين، خلال الفترة من 1 يناير/ كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، وذكر التقرير أن الانتهاكات ضد الصحافيين والإعلاميين شملت 4 حالات قتل، و30 واقعة احتجاج، إضافة إلى 5 حالات تعذيب. وأوضح أن «الحوثيين ارتكبوا 46 انتهاكاً، والحكومة الشرعية 26 انتهاكاً، والمجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم إماراتياً) 18 انتهاكاً، والسعودية انتهاكين اثنين، فيما ارتكب مكتب إعلامي انتهاكاً واحداً، ومجهولون 11 انتهاكاً». ودعت النقابة المبعوث الأممي الخاص باليمن هانس غرونديرخ، وكافة المنظمات المعنية بحرية الرأي والتعبير، إلى دعم وتبني قضايا الصحافيين في اليمن الذين يواجهون انتهاكات وجرائم متعددة من كافة أطراف النزاع.

